الأنباء
الثلاثاء 1 نوفمبر 2016

19 مليون دينار الإيرادات التشغيلية

«الجزيرة»: 12 مليون دينار أرباح 9 أشهر

أعلنت «طيران الجزيرة» عن نتائجها المالية للربع الثالث من العام 2016 محققة إيرادات تشغيلية بلغت 18,8 مليون دينار، وأرباحا صافية بلغت 6 ملايين دينار، لتبلغ الأرباح الصافية للتسعة أشهر الأولى من العام الحالي 12 مليون دينار.

وقال رئيس مجلس إدارة «طيران الجزيرة»، مروان بودي: «على الرغم من زيادة معدل إشغال المقاعد وارتفاع في عدد الركاب في الربع الثالث من العام 2016، إلا أن النتائج المالية لهذا الربع قد جاءت أقل من المتوقع وذلك بسبب استمرار الانخفاض في أسعار النفط وغيرها من العوامل الاقتصادية الخارجية التي شكلت ضغوطا وأثرت سلبا على عوائد القطاع. ومع ذلك، تبقى توقعاتنا طموحة وآمالنا كبيرة في تعزيز وزيادة في قنوات دخل الثانوية بفضل البرامج التطويرية وسلسلة المشاريع الهادفة والمقرر الانتهاء منها في العام المقبل».

وقالت الشركة في تقرير الأعمال منذ بداية العام حتى تاريخه، انها في فبراير، أعلنت عن إطلاق عدة مبادرات تطويرية للخدمات الأرضية والجوية تندرج ضمن إطار استراتيجية «النقلة القادمة» التي تشمل خدمة إنهاء إجراءات السفر من خارج المطار ومواقف المدى الطويل، وخدمة إنترنت على متن الطائرة، ومبنى مخصص لركاب طيران الجزيرة، وصالة خاصة لمسافريها على درجة الأعمال في مطار الكويت الدولي.

مروان بودي: توقعاتنا طموحة وآمالنا كبيرة لتعزيز قنوات الدخل العام المقبل.. الانتهاء من تطوير برامج ومشاريع هادفة

وجهات الشركة

وفي يونيو، أطلقت الشركة رحلات إلى مدينة الطائف لتكون ثالث وجهة لها في المملكة العربية السعودية وذلك بواقع ثلاث رحلات أسبوعية.

وفي يوليو، حصلت الشركة على موافقة مجلس الوزراء على طلب تخصيص مواقع في مطار الكويت الدولي لمشروع بناء وتشغيل مبنى خاص بركابها بقيمة استثمارية إجمالية تبلغ 14 مليون دينار، كأحد الحلول الجذرية التي تقدمت بها طيران الجزيرة للمساهمة في تخفيف الضغط عن مبنى الركاب الحالي في مطار الكويت الدولي والناتج عن زيادة أعداد المسافرين على الطاقة الاستيعابية. ومن المخطط أن تستغرق فترة إنجاز المشروع 15 شهرا شاملة جميع مراحل التراخيص والتنفيذ والتجهيز.

وفي يوليو، أطلقت صالة مخصصة لمسافريها على درجة الأعمال في مطار الكويت الدولي ضمن سلسلة من المشاريع الطموحة أطلقتها الشركة تحت استراتيجية «النقلة القادمة»، التي تم التطرق إليها بالتفصيل فيما يلي.

خدمات جديدة

وفي سبتمبر، أطلقت أول خدمة لتسجيل الأمتعة عن بعد وخدمة مواقف السيارات «بارك اند فلاي» في الكويت ضمن سلسلة من المشاريع الطموحة التي أطلقتها الشركة تحت استراتيجية «النقلة القادمة»، التي سيتم التطرق إليها أدناه.

النقلة القادمة

واشار بيان الشركة الى ان النقلة القادمة هي عبارة عن سلسلة من المشاريع الطموحة والهادفة للتغيير تعمل على تعزيز وتحديث خدمات شركة طيران الجزيرة لاستقطاب شريحة أكبر من المسافرين وإحداث نقلة فارقة تضمن ارتقاء وتطورا غير مسبوقين في خدمات السفر في الكويت في العام 2016 وما بعده.

وفيما يلي لمحة عن هذه المشاريع الجديدة وكيف ستحدث نقلة في مستوى ونوعية الخدمات التي تقدمها شركة طيران الجزيرة:

● خدمة «بارك اند فلاي»: قامت شركة طيران الجزيرة في الربع الثالث بإطلاق خدمة حصرية تمكن المسافرين من إنهاء جميع إجراءات السفر في محطة واحدة تبعد دقيقتين عن مبنى الركاب الحالي لتخلصيهم من عناء الانتظار والازدحام في مطار الكويت الدولي. وستوفر مرفقا لمواقف سيارات المسافرين على المدى الطويل والقصير بالإضافة إلى خدمة تحميل الأمتعة وإنهاء كل إجراءات التسجيل وتسلم بطاقة صعود الطائرة، ثم نقل المسافرين إلى محطة الركاب حيث يتم التوجه مباشرة إلى مراقبة الجوازات دون المرور بزحمة المواقف والتسجيل وعناء الانتظار.

● صالة درجة الأعمال: هي صالة مخصصة لمسافري درجة الأعمال على طيران الجزيرة في مطار الكويت الدولي، وهي الصالة الوحيدة في المطار التي تتمتع بإطلالة حصرية ومباشرة على مدرج المطار. كما يتمتع مسافرو درجة الأعمال بخدمات حصرية تشمل خدمة الإنترنت عالي السرعة، مقاعد ومرافق حديثة ومتطورة مصممة بأعلى معايير الراحة، وقائمة متنوعة من الوجبات الخفيفة والمشروبات كل ذلك في صالة خاصة بهم.

● الرحلات طويلة المدى: تخطط شركة طيران الجزيرة إلى توسيع شبكة رحلاتها لتشمل عواصم أوروبية يتم السفر إليها من دون توقف وذلك من خلال عقد شراكة مع مشغل دولي. هذه الخطة لاتزال في المراحل الأولية، إلا أن الشركة تؤكد على أن تشغيل هذه الرحلات طويلة المدى يرتكز على علاقة قوية وفعلية مع شركة طيران عالمية.

● مبنى ركاب «الجزيرة»: تعمل الشركة في مرحلة متقدمة من التخطيط لإنشاء مبنى ركاب مخصص لركاب الشركة في مطار الكويت الدولي، والتي ستساعد في تقديم خدمات أفضل لمسافري طيران الجزيرة، كما أن من شأنها المساعدة في تخفيف الازدحام في المحطة الحالية لمطار الكويت الدولي.

مروان بودي

أبرز النتائج المالية

- 43,5 مليون دينار الإيرادات التشغيلية منخفضة بـ8,8٪.
- 12 مليون دينار الأرباح منخفضة بـ 9,7٪.
- 2,6٪ ارتفاع عدد الركاب.
- 1,8٪ زيادة معدل إشغال المقاعد.
- 90,1٪ نسبة الالتزام بجدول مواعيد السفر.

أهم نتائج الربع الثالث

- 18,8 مليون دينار الإيرادات التشغيلية منخفضة بـ 10,6٪.
- 6 ملايين دينار الأرباح منخفضة بـ 27,1٪.

تسارع نمو الائتمان لأعلى مستوى منذ 2009 عند 8,7٪ في أغسطس

«الوطني»: تراجع شهري ضخم لودائع القطاع الخاص

قال تقرير بنك الكويت «الوطني» إن الائتمان سجل زيادة قوية خلال أغسطس وتحسنت وتيرة نموه لتصل إلى 8,7٪ على أساس سنوي محققة بذلك أفضل مستوى لها منذ منتصف العام 2009. فقد ارتفع الائتمان بواقع 276 مليون دينار إثر زيادة كبيرة في القروض الشخصية والائتمان الممنوح لقطاع الأعمال. واستمرت ودائع القطاع الخاص في تسجيل تراجع خلال الشهر قابله زيادات حققتها الودائع الحكومية. واستقرت أسعار الفائدة خلال أغسطس.

وأكد التقرير على أن القروض الشخصية شهدت قوة خلال شهر أغسطس محققة ارتفاعا قدره 113 مليون دينار فيما استمرت وتيرة النمو بالاعتدال. وقد بلغت وتيرة نموها أبطأ مستوياتها منذ شهر ديسمبر من العام 2011 لتعتدل عند 8,9٪ على أساس سنوي. وجاءت الزيادة أعلى من متوسط الزيادة الشهرية البالغة 55 مليون دينار والمسجلة منذ نوفمبر من العام 2015.

وسجلت المؤسسات المالية غير المصرفية ارتفاعا طفيفا في صافي الائتمان خلال شهر أغسطس وحافظت رغم ذلك على متانتها مقارنة بعام مضى. وقد ارتفعت مديونية القطاع بواقع 4 ملايين دينار في أغسطس لتتسارع وتيرة النمو إلى 4,4٪ على أساس سنوي. إذ يبدو أن القطاع قد أنهى فترة تخفيض التمويل بالديون والتي استمرت منذ الأزمة المالية في 2008.

وأشار التقرير الى ان بقية القطاعات سجلت ارتفاعا بواقع 160 مليون دينار كما تحسن نموها إلى 8,9٪ على أساس سنوي. وقد شهد نمو هذا القطاع تسارعا في وتيرته والتي تعد الأسرع منذ الأزمة المالية. فقد جاءت معظم الزيادات من الائتمان الممنوح لقطاع النفط والغاز والائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية محققين معا زيادة بلغت 119 مليون دينار. كما سجل الائتمان الممنوح لقطاع البناء والتشييد زيادات جيدة بينما سجل الائتمان الممنوح لقطاع التجارة وقطاع العقار تراجعا لاسيما الأخير الذي شهد ركودا لعدة أشهر مقارنة بالعام الماضي.

وقال التقرير ان ودائع القطاع الخاص سجلت تراجعا ضخما خلال شهر أغسطس نتيجة تراجعها بنسبة كبيرة خلال الشهر الماضي. إذ تراجعت بواقع 281 مليون دينار إلا أن نمو عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) شهد تحسنا ليصل إلى 2,8٪ على أساس سنوي على خلفية تأثيرات قاعدية. كما ارتفع أيضا نمو عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1) ليصل إلى 1,8٪ على أساس سنوي. وقد ظهر التراجع في جميع الودائع إلا أن التراجع الأكبر قد جاء في الودائع لأجل بالدينار بواقع 122 مليون دينار.

وذكر التقرير ان ارتفاع الودائع الحكومية قابل التراجع الذي سجلته ودائع القطاع الخاص بتحقيقها زيادة بلغت 94 مليون دينار لتسجل نموا قدره 27٪ على أساس سنوي. وقد وصل إجمالي الزيادة على مدى الإثني عشر شهرا الماضية إلى 1,7 مليار دينار في الوقت الذي واجهت ودائع القطاع الخاص بعض الضغوطات.

وأشار الى تراجع سيولة القطاع المصرفي خلال شهر أغسطس ولكن حافظت على متانتها في الوقت ذاته. إذ سجلت احتياطات البنوك السائلة (التي تشمل النقود والودائع لدى بنك الكويت المركزي إضافة إلى سندات البنك المركزي) تراجعا بواقع 186 مليون دينار لتصل إلى 5,6 مليارات دينار أو 9,3٪ من إجمالي الأصول. وقد جاء التراجع الأكبر في الودائع لأجل لدى البنك المركزي والذي تزامن أيضا مع سحوبات من الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي بواقع 381 مليون دينار لتتراجع إلى 7,7 مليارات دينار. في الوقت نفسه جاء صافي الإصدارات المحلية محدودا خلال شهر أغسطس. فقد ارتفعت أدوات الدين العام القائمة بواقع 30 مليون دينار فقط لتصل إلى 2,57 مليار دينار.

وقال التقرير ان أسعار فائدة الإنتربنك شهدت استقرارا نسبيا في أغسطس. فقد ارتفعت أسعار الفائدة لأجل ثلاثة أشهر (كايبور) في شهر أغسطس بواقع ست نقاط أساس لتصل إلى 1,56٪ وظلت مستقرة نسبيا منذ ذلك الوقت. وتراجعت أسعار الفائدة على ودائع العملاء خلال أغسطس بواقع نقطة إلى نقطتين في مختلف فترات الاستحقاق.

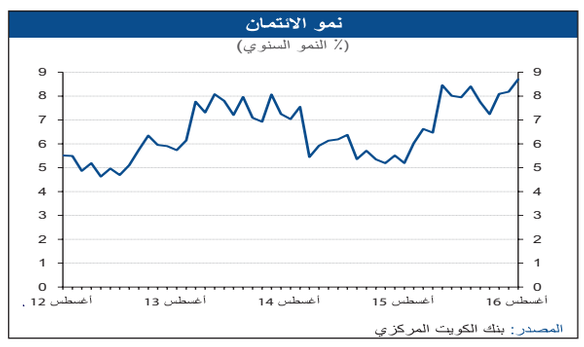

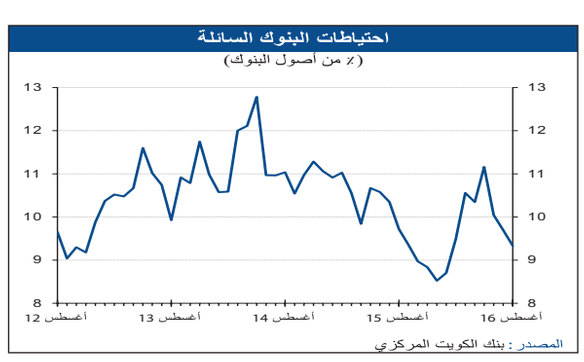

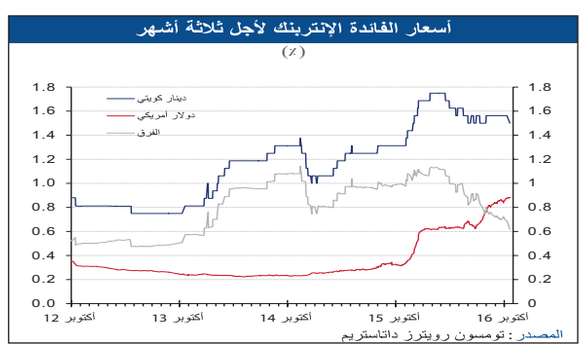

بنمو 75٪.. وفلسان ربحية السهم

«دبي الأولى»: مليونا دينار أرباح 9 أشهر

أعلنت شركة دبي الاولى عن نتائجها المالية عن الاشهر التسعة الاولى من العام 2016، مؤكدة تحقيق أرباح صافية بواقع 2,10 مليون دينار خلال تلك الفترة، مقارنة بـ 1,20 مليون دينار عن الفترة ذاتها من العام 2015، بارتفاع بلغت نسبته 74,54٪ وبربحية سهم بلغت 2,10 فلس مقارنة بـ 1,20 فلس خلال الاشهر التسعة الاولى من العام 2015.

وبهذه المناسبة، قال رئيس مجلس إدارة شركة «دبي الاولى» شلاش الحجرف:«إن الشركة واصلت خلال الأشهر التسعة الاولى من العام 2016 تحقيق نتائج إيجابية في بياناتها المالية، بفضل تركيزها على العمليات التشغيلية المتمثلة في بيع الوحدات السكنية في المشاريع تحت الانجاز وتأجير الوحدات السكنية في المشاريع الأخرى المنجزة والمطروحة للتأجير».

وقال إن الشركة واصلت تحقيق نسب إشغال عالية في مشاريعها المدرة للدخل على غرار مشروع سكاي جاردنز في مركز دبي المالي العالمي والذي وصلت فيه نسبة الاشغال إلى 96٪، علاوة على مشاريعها في المملكة العربية السعودية، مثل «أبراج المعذر» والذي وصلت نسبة الاشغال فيه إلى 85٪، ومشروع «برج العليا» والذي وصلت نسبة الاشغال فيه إلى 70٪، في حين حققت الشركة مبيعات كبيرة في عقاراتها المتاحة للبيع والتي من بينها الوحدات السكنية في مشروع «كيوبوينت» الواقع في دبي لاند.

واكد على ان الشركة استطاعت أن تحافظ على نمو مطرد في أدائها التشغيلي وأرباحها الصافية، وذلك في إطار استراتيجيتها طويلة المدى والتي تهدف من خلالها إلى تحقيق أفضل العوائد بأقل عوامل المخاطرة، حيث أضاف أن الشركة حققت قفزة في إجمالي إيراداتها التشغيلية بنسبة 54,90٪، لتصل إلى 9,20 ملايين دينار مع نهاية الربع الثالث من العام 2016، مقارنة بـ 5,94 ملايين دينار في الفترة نفسها من العام 2015.

وقال ان الشركة 6,87 ملايين دينار كإيرادات ناجمة عن بيع عقارات بنهاية الربع الثالث من العام 2016، وبقفزة بلغت نسبتها 62,88٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام 2015 والتي كانت حينها 4,22 ملايين دينار، بالإضافة إلى إيرادات ناجمة عن التأجير بقيمة 2,29 مليون دينار مع نهاية الربع الثالث وبقفزة بلغت 32,64٪ في العام 2016، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2015 والتي كانت حينها 1,72 مليون دينار.

وأشار الحجرف إلى أن إجمالي أصول الشركة بنهاية الربع الثالث من العام 2016 بلغت 95,26 مليون دينار، وذلك بقفزة بلغت نسبتها 60,90٪ في أصول الشركة طويلة الاجل، وذلك إثر التسوية المالية التي أبرمتها «دبي الاولى» خلال العام الحالي مع الشركة الام والتي كانت نتيجتها ارتفاع أصول الشركة طويلة الاجل إلى 76,81 مليون دينار، الامر الذي عزز من نوعية وجودة الاصول العقارية المملوكة للشركة.

شلاش الحجرف

يقام بالفترة من 16 إلى 18 يناير المقبل في أرض المعارض

العنجري: 80٪ حجوزات «هوريكا 2017» قبل شهرين من انطلاقه

كشفت المدير العام لشركة ليدرز جروب للاستشارات والتطوير نبيلة العنجري عن تواصل الاستعدادات لتنظيم معرض هوريكا الكويت 2017، المقرر انطلاقه خلال الفترة من 16 إلى 18 يناير المقبل في صالة 8 بأرض المعارض، تحت إشراف وحضور وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود.

وقالت العنجري إن نسبة الحجوزات على مساحات المعرض تعدت الـ 80٪، جميعها من الشركات الرائدة في قطاعات الضيافة والصناعات الغذائية والتجهيزات الفندقية، بالإضافة إلى عدد من الشركات العاملة في مجالات الشحن والنقل والسفر والغاز وكل ما يتعلق بقطاع الضيافة، مشيرة إلى أن هذا الإقبال يعكس أهمية «هوريكا الكويت» كأحد المعارض المتخصصة التي تسهم في تعزيز دور المشاريع المتوسطة والصغيرة لتنويع مصادر الدخل القومي، فضلا عن أهميتها لتوفير فرص العمل للشباب الوطني، وتشجيعهم على ارتياد قطاع الأعمال وفتح فرص اقتصادية جديدة. وأشارت إلى أن الثقة الكبيرة من الرعاة والمشاركين والخبراء والمختصين دفعت اللجنة العليا المنظمة إلى التوجه هذا العام لتنظيمه في أرض المعارض لما تتميز به من مساحات واسعة تمكنها من تلبية جميع الطلبات.

نبيلة العنجري

وأكدت حرص اللجنة على مواصلة التميز الذي حققه المعرض خلال الأعوام الماضية في رفد قطاع الضيافة بالأفكار الجديدة التي من شأنها تحقيق المزيد من التطور لهذا القطاع الحيوي وتوفير أحدث الأجهزة والمعدات، فضلا عن إقامة المسابقات الجديدة في مجال الطهي بمشاركة أكثر من 250 طاهيا من الكويت ومختلف أنحاء العالم، تحت إشراف لجنة عالمية تم اختيار أعضائها من مختلف مدارس الطهي العالمية.

وأضافت العنجري أن التوسع في قطاع الضيافة بالكويت مستمر، حيث وصل عدد المطاعم إلى أكثر من 5 آلاف مطعم، بما يعادل مطعما لكل نحو 670 شخصا يعيش على أرض الكويت.

يمثل نحو 6٪ من الميزانية السنوية

«ميد»: 22,6 مليار دولار إنفاق دول الخليج لدعم إمدادات المياه

محمود عيسى

رغم أن لديها بعض أدنى معدلات هطول الأمطار الطبيعية في العالم، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي تستهلك من المياه ما يزيد بنسبة 65٪ عن متوسط الاستهلاك العالمي.

وتناولت مجلة ميد هذا الموضوع، حيث قالت إن متوسط استهلاك الفرد الواحد في دول المجلس يصل الى 816 مترا مكعبا من المياه سنويا مقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 500 متر مكعب سنويا.

ورغم انفاق ما يصل الى 7,6 مليارات دولار سنويا على مدى العقد الماضي لبناء طاقة اضافية لتحلية المياه، الا ان المعطيات والتقديرات الحالية تشير الى انه يتعين على دول المنطقة زيادة إمدادات المياه بنسبة 33٪ بحلول 2020، فيما تحتاج السعودية الى زيادة 40٪، ومن شأن هذه الزيادة ان تكلف دول المجلس ما يصل الى 36 مليار دولار.

ولكن عند اضافة ما يصل الى 15 مليار دولار سنويا من الأموال التي تنفقها دول المنطقة على دعم إمدادات المياه، فإن دول الخليج مجتمعة تنفق على هذا الجانب ما يقارب 22,6 مليار دولار سنويا، أي ما يمثل نحو 6٪ من الميزانية السنوية. وهذا المبلغ يشكل عبئا هائلا في الوقت الذي تتطلع فيه الحكومات إلى تحقيق وفورات، بل إن هذا الدعم أيضا يعتبر غير ضروري.

ورأت المجلة ان لا احد يستطيع التشكيك في أهمية دور الاستثمار في قطاع وأمن المياه، إلا أن هذه الدول تبدد أموالها، ولا شك ان خفض الدعم يمثل اكثر الخطوات أهمية، فبالاضافة الى تحقيق الوفورات المباشرة، فان تطبيق التكلفة الحقيقية لإنتاج المياه على المستهلكين سيؤدي على الفور الى تقليص الطلب على هذه السلعة الحيوية. ففي دبي التي طبقت تعرفة مياه جديدة في عام 2011، تراجع نمو الطلب على المياه من 10٪ الى 4٪ سنويا

وانتهت المجلة الى القول بأن تخفيضا كبيرا لدعم المياه سيقلص تقديرات الطلب عليها، ما يؤدي بدوره الى خفض الاحتياجات الخاصة بالمصروفات الرأسمالية لدول المنطقة، كما ان تحقيق المزيد من الوفورات يمكن تحقيقه من خلال تقليص حالات تسرب المياه التي تهدر لأسباب عديدة منها تقادم شبكات المياه، كما ان زيادة كفاءة الانتاج وتقليص الطلب على المياه المستخدمة في أغراض الري سيؤديان الى تحقيق توفير للخزانة.

ومع أن أي من هذه الإجراءات ليس بالأمر السهل وانه قد يثير معارضة في الداخل، الا انه لا يمكن تجنب اتخاذها اذا كانت دول المنطقة جادة في استعادة مكانتها وتحقيق الازدهار في عصر انخفاض أسعار النفط.

دول الخليج لديها أعلى معدلات استهلاك المياه للفرد بواقع 816 مترا مكعبا سنويا

دول الخليج تستهلك مياهاً بنسبة 65٪ عن متوسط الاستهلاك العالمي